التوزيع: محدود
E/ESCWA/SD/1994/WG.2/6/Add.1
١١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤
ARABIC
الأصل: بالعربية

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
28 SEP 1994
LIBRARY & DOCUMENT SECTION

القمـــــة العالمية للتنمية الاجتماعيـــة

اجتماع الخبراء التحضيـري حـــول
" الاعلان العربي للتنمية الاجتماعيـــة "
١٩-٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤
عمّـــــان - الاردن

تعقيب على ورقة
الاعلان العربي للتنمية الاجتماعية:
المحور الثقافي(*)

إعداد

محمد عابد الجابري

الآراء الواردة في هذه الورقة هي آراء المؤلف ولا تعكس بالضرورة رأي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

(*) نظرا لضيق الوقت صدرت كما وردت من المؤلف. وسيتم تحريرها وتنقيحها حسب الأصول عند طباعة وقائع الاجتماع.

94-0459

تعقيب علي ورقة:

الثقافة والتنمية الإجتماعية

محمد عابد الجابري

كيف نحدد العلاقة بين الثقافة والتنمية الإجتماعية ؟

اعتقد انه من المفيد طرح هذا السؤال المنهجي ونحن بصدد التعقيب علي ورقة (هي في الحقيقة ثلاثة اوراق مستقلة اعدها ثلاثة باحثين) تتناول الجانب الثقافي في التنمية الإجتماعية. ولعله سيكون من السهل علينا تبيان طبيعة موضوع السؤال اذا نحن عمدنا منذ البدايةالي التمييزبين ثلاث مستويات :

١- المستوى الذي تبدو فيه الثقافة كمظهر اوبعد من مظاهروابعاد التنمية الإجتماعية : فاذا كانت التنمية الاجتماعية تستهدف مثلا تعميم التعليم والقضاء علي الامية وتوفير الشغل للجميع والرفع من مستوى المعيشة وتعميم الخدمات الصحية وتحقيق الاندماج الاجتماعي ... الخ، فإن أثرها يمتد حتما الى الثقافة بوصفها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعارف والفنون والقيم و السلوك ... وبعبارة موجزة يمكن القول إن علاقة الثقافة بالتنمية الاجتماعية على هذا المستوى هي من قبيل علاقة الجزء بالكل : التنمية الاجتماعية تتضمن **التنمية الثقافية** كعنصر من عناصرها ومظهر من مظاهرها.

٢-المستوى الذي تبدو فيه الثقافة كعامل فاعل في التنمية الاجتماعية ، كشرط من شروط تحقيقها . فاذا كان تحقيق الاهداف المباشرة للتنمية الاجتماعية (تعميم التعليم، محو الامية ...) يتوقف على توافر الموارد الاقتصادية الكافية فانه يتوقف كذلك ليس فقط على وجود علماء وباحثين ومخططين ومهندسين الخ...بل يتوقف ايضا على نشر **ثقافة التنمية**، من معارف علمية و روح نقدية ومهارات تقنية، خصوصا ونحن نعيش في عصر العلم والتكنولوجيا حيث اصبح العمل الفكري المتخصص اساسا للعمل اليدوى الذي بات يقتصر في الغالب على قيادة الآلة وتوجيهها.

٣- المستوى الذي تبدو فيه الثقافة كمستودع للقيم الانسانية، الروحية والاجتماعية والجمالية. وعلى هذا المستوى تبدو العلاقة بين الثقافة والتنمية الاجتماعية كالعلاقة بين الروح والجسد ، بين الوازع الاخلاقي والحس الجمالي في حياة البشر، وبين الاساس المادي ، الاقتصادي الاجتماعي ، الذي تقوم عليه هذه الحياة. يتعلق الامر على هذا المستوى، اذن، بما يمكن ان نطلق عليه **اخلاقيات التنمية**. والثقافة ، هي ، كما قلنا، مستودع هذه الاخلاقيات.

يمكن القول اجمالا، إن الورقة موضوع التعقيب قد لمست بصورة او باخرى هذه الجوانب الثلاثة. ولكن بما أن تلك الورقة هي في الواقع ثلاث ورقات مستقلة، كما اشرنا قبل، وأن الخلاصة التجميعية للورقات الثلاث قد اكتفت بابراز الفقرات التي اعتبرتها أهم من غيرها في الورقات الثلاث ، فإن مهمة المعقب يجب أن تنصرف ، والحالة هذه ، لا الى مناقشة ما ورد في الورقات المذكورة من افكار وآراء - هي في مجملها موضوع اجماع- **بل إن على المعقب في هذه الحالة أن يعمل على إغناء الموضوع بلفت الانتباه الى الجوانب الغائبة او المغيبة وإعادة الاعتبار اليها في اطار إبراز وحدة الموضوع والعلاقة الجدلية بين مكوناته ، ثم الخلوص من ذلك الى اعتماد تصنيف بنيوي يسمح بإدراج الجوانب المختلفة في إطار الكل الذي تنتمي اليه.**

× × ×

منذ أخذت مفاهيم « التنمية البشرية » و « التنمية الشاملة » و « التنمية الاجتماعية » - و هي في الغالب تعني شيئا واحدا - و سهام النقد ، المبالغ فيه أحيانا ، توجه الى مايسمى بالنزعة الاقتصادية في التنمية ، و هي النزعة التي سادت في الخمسينات والستينات من هذا القرن والتي دأبت على ربط التنمية وقياساتها بمعدلات الدخل والانتاجية الخ... و الدعوى الاساسية التي اقيمت وتقام ضد هذه النزعة تتلخص في أنها تهمل الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية وتركز فقط على الجانب الاقتصادي. وقد طغت الادبيات الناقدة، بل القادحة ، في هذه النزعة الاقتصادية الى درجة أن دور الاقتصاد في التنمية يهمل أو يغيب و كأن التنمية الاجتماعية، أو الشاملة أو البشرية، يمكن تحقيقها بدون موارد اقتصادية كافية و متنامية، و كأن التفتح الثقافي وانتشار الوعي السياسي (الوعي بحقوق الانسان و بضرورة الديمقراطية) وتقليص الفوارق الطبقية و سيادة النظرة العقلانية امور يمكن أن تتحقق بدون حد ادنى معين من النمو الاقتصادي ، الحد القادر على تغطية نفقات التنمية في كافة المجالات. و بعبارة اخرى فاذا كانت التنمية الاجتماعية أو البشرية أو الشاملة، تركز على تنمية وإغناء البعد الانساني في عملية التنمية فهل يمكن تحقيق ذلك بدون تنمية اقتصادية؟

و إذن ، فإذا كنا نركز اليوم على الجوانب الانسانية في التنمية ، وهذا شيء ضروري و أكيد ، فيجب أن لاننسى أن التنمية الاقتصادية شرط ضروري لكل تنمية تريد أن تكون شاملة وانسانية . وأيضا ، فإذا كنا نبرز اليوم فشل التجارب التنموية في العالم الثالث ، والعالم العربي جزء منه ، في تحقيق تنمية اجتماعية وانسانية كافية ، فيجب أن لاننسى أن من جملة أسباب هذا الفشل - أو التعثر على الاصح- ضعف الموارد الاقتصادية وعدم التمكن من تحقيق نمو اقتصادي كاف . وخلاصة ما اريد أن أقول في هذا الصدد هو أنه إذا كان لنا أن نلح الالحاح كله على كون التنمية الاقتصادية ليست هدفا في ذاتها ، ولاينبغي أن تكون ، فإن علينا في نفس الوقت أن لاننسى أن التنمية الاقتصادية شرط لكل تنمية تتجاوز البعد الكمي الاقتصادي الى المستويات الكيفية و الابعاد الانسانية.

هذا من جهة ، و من جهة اخرى يمكن للمرء أن يلاحظ أن الخطاب العربي الراهن عن الفشل في تحقيق التنمية المطلوبة طوال العقود التي مرت على استقلال الاقطار العربية خطاب يهتم ، في الاغلب الاعم ، بإبراز الجوانب السلبية و يهمل أو يتجاهل الجوانب الايجابية في التجربة العربية خلال العقود الماضية . وهكذا فبينما يهيمن الشعور بالفارق بين ماهو كائن وما كان ينبغي أن يكون ، يغيب بصورة تكاد تكون مطلقة الفرق بين ما كان قبل خمسين عاما مثلا و ما هو كائن اليوم . لابد إذن من استعادة الوعي التاريخي :،انه هو وحده يمكن ان يزودنا بنظرة موضوعية صحيحة الأمور.

لنسترجع في ذاكرتنا ما كانت عليه قبل خمسة عقود من السنين أقطارمثل السعودية واليمن وامارات الخليج و ليبيا والسودان و موريتانيا و بادية العراق و صعيد مصر و ارياف المغرب العربي وصحرائه ، ولننظر الى ما هي عليه اليوم هذه الاقطار. بل لنستعد في ذاكرتنا ، نحن جيل الثمانينات والتسعينات ، الفرق الذي نلمسه بين حالنا و حال آبائنا ، بين طفولتنا و طفولتهم ، بين كهولتنا وكهولتهم... لقد تحققت اشياء مهمة و قطعت خطوات واسعة في مجال نشر التعليم فلم يعد ابن الحداد محكوما عليه أن يكون حدادا ولاابن الفلاح ان يكون فلاحا بل إن كثيرين من امثال هؤلاء هم الآن منخرطين في سلك الاساتذة والمهندسين و الاطباء... وحصل تطور مماثل في ميادين اخرى اجتماعية كالصحة و الملبس والمسكن و الوعي الخ...ثم يجب أن لاننسى ماحصل في هذه الحقبة من اتساع دائرة الضروريات والحاجيات والكماليات : فقبل خمسين سنة لم تكن الكهرباء و لا الماء (الموزع في البيوت عبر انابيب) ولا غاز البوطان ولا الحافلة و لا السيارة و لا المذياع و لا التلفاز و لا الهاتف و لا المستوصفات و المستشفيات و لا المدارس و الجامعات... من ضروريات الحياة بل ولاحتى من الحاجيات و الكماليات . اما الوعي بالديمقراطية و حقوق الانسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل و حقوق العجزة و الحق في تكافؤ الفرص و في حرية التعبير الخ... فهي أمور لم تبدا تحتل مكانة في لائحة المطالب الضرورية الا منذ وقت قصير. هنا ايضا يجب أن لانقع سجناء الاحساس بالفارق بين حالنا و حال الدول المصنعة المهيمنة على العالم (اوروبا وامريكا) الى درجة نفقد معه الاحساس بالفارق بين ما كانت عليه حالنا قبل قرن اونصف قرن و ما نحن عليه اليوم.

ثم انه يجب ان لاننسى أن هناك عوامل موضوعية اعترضت وتعترض ما يبذل عندنا من جهود في سبيل تحقيق تنمية شاملة:

- **عوامل خارجية** : فالقوي الإستعمارية في القرن الماضي اجهضت محاولات التنمية الذاتية في كثير من اقطار الوطن العربي كمصر والشام وتونس والمغرب . والإستعمار المباشر ، الذي عانت منه البلاد العربية في النصف الأول من هذا القرن ، كرس بدوره تنمية مشوهة قوامها التمييز، في الأقطار المستعمرة ، بين المناطق «النافعة» مثل الموانئ والمراكز الحضرية ، والمناطق « غير النافعة » مثل الارياف والبوادي عموما من جهة ، وربط كل مقومات الدولة الحديثة التي غرسها (الاستعمار) ، من اقتصاد وادارة وتعليم بمراكز الهيمنة الاوروبية من جهة أحري. ثم جاءت الامبريالية العالمية لتخلف الاستعمار المباشر في امتصاص خيرات العالم الثالث واعاقة نموه بما اقامته من حواجز تمنع غرس التكنولوجيا فيه ، وبما تفرضه من اوامر كتوجيهات صندوق النقد الدولي المعادية للتنمية الاجتماعية ، اضافة الى ما تقوم به من اختراق على كافة المستويات من اجل تكريس وترسيخ انماط معينة من الاستهلاك المادي السلعي ، والفكري السلوكي ... هذا فضلا عن التدخلات الاستعمارية المكشوفة التي لاتتردد في تجنيد مئات الآلاف واستعمال اكثر الاسلحة تطورا ، تحت ذريعة ما ، لضرب وتدمير اية براعم للتنمية المستقلة الوطنية في هذا القطر اوذاك ...

- **وعوامل داخلية** : وفي مقدمتها الارث الحضاري القروسطوي المادي والسلوكي والفكري الذي لايمكن التخلص منه الا عبر مراحل من التطور لابد من قطعها بكل ما فيها من معارج ولف و دوران ، خصوصا والبنيات الحديثة ، الاجتماعية والفكرية في مجتمعاتنا لم تكن نتيجة تطور ذاتي ، بل غرست غرسا اثناء الحقبة الاستعمارية او استوردت بعدها لتكرس ثنائية صميمة في اقطارنا : ثنائية البدو والحضر، والقطاع التقليدي والقطاع العصري في كافة المجالات ، ثنائية يعاد انتاجها باستمرار على جميع المستويات ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

و يجب أن لاننسى الدور الذي لعبه وجود اسرائيل في توجيه اقتصاد كثير من الاقطار العربية نحو التسلح ، وفي احتلال العسكر مواقع القيادة السياسية مما اضفى على الحياة برمتها طابعا عسكريا. و لابد من الاشارة كذلك الى الطابع الريعي او شبه الريعي المهيمن على اقتصاد جل الاقطار العربية حيث يحتل النفط او عائدات العمال في الخارج المرتبة الاولى على سلم الموارد ، وهو طابع يرسخ العقلية الريعية ، عقلية الاسترزاق بالعطاء و التوزيع ، و يكرس السلوك الاستهلاكي بدل السلوك الانتاجي . هذا الى جانب ما تعاني منه اقطار عربية اخرى غير نفطية و محدودة الموارد من تزايد مذهل للسكان ، الشيء الذي يجعل التنمية فيها ، او ما يتحقق منها ، لايغطي حتى الحاجات الجديدة الراجعة الى تزايد السكان للبقاء على نفس المستوى .

و إذن، هناك انجازات تحققت لاينبغي السكوت عنها و لا اغفالها مهما كانت دون المطلوب . وهناك عوامل موضوعية قاهرة كان لها دور كبير واساسي فيما حصل من تقصير او فشل اونكسات لابد من اخذها

هي الاخرى بعين الاعتبار. و لا خلاف في أن هناك سوء تسيير من طرف الحاكمين بل و استبداد في الحكم وكبت للحريات و قتل للمبادرات و الابداعات إلخ... و لكن اليست هذه الامور نفسها، في نهاية الامر، نتاج وضعية اجتماعية مضطربة غير نامية؟ الا يتعلق الامر بنخب افرزها « التكوين السريع » الذى ساد في العقود الماضية ،سواء منه ما كان نتيجة « مخططات التنمية » او ما كان نتيجة الطابع الانتقالي للمرحلة التاريخية التي تعيشها اقطارنا.

غني عن البيان القول إننا هنا لانريد ان نبرر ماحصل من فشل او تقصير او هزائم او نكسات. كلا ، إن كل مانرمي اليه هو لفت الانتباه الى هذه « المغيبات » في خطابنا التنموي الراهن حتي تتسلح رؤيتنا لقضية التنمية الاجتماعية ، او الشاملة او البشرية ، بما يلزم من النظرة التاريخية و الروح الموضوعية.

لنعد ، بعد هذه الملاحظات الى موضوعنا ، الى التنمية الاجتماعية و البعد الثقافي فيها.

× × ×

ميزنا في مدخل هذا التعقيب بين مستويات ثلاثة في العلاقات بين الثقافة والتنمية الاجتماعية : مستوى تكتسي فيه هذه العلاقة صورة « **التنمية الثقافية** »،ومستوى تاخذ فيه طابع « **ثقافة التنمية** » و مستوى ترتفع فيه هذه العلاقة الى مرتبة الاخلاق حيث تكتسي طابع « **اخلاقيات التنمية** ». لنقل كلمة موجزة عن كل واحد من هذه المستويات.

١- بخصوص المستوى الاول يمكن الانطلاق من قضية بديهية هي أن التنمية الاجتماعية إنما تستهدف شيئا واحدا هو : تحقيق التقدم الاجتماعي. والتقدم الاجتماعي يعني، بما هو «تقدم» تحقيق التغيير في اتجاه التجديد والتحديث ، ويعني بما هو «اجتماعي» جعل هذا التقدم يشمل الابعاد الثلاثة الرئيسية في الحياة الاجتملعية : البعد المجتمعي والبعد السياسي والبعد الثقافي . واذن فالتنمية الاجتماعية ترمي ، من جملة ماترمي اليه ، تحقيق التقدم على الصعيد الثقافي ، وذلك ما نعبر عنه هنا ب «**التنمية الثقافية** » ، ومجالاتها معروفة : تعميم التعليم والرفع من مستواه، محو الامية، التكوين المهني والتقني، تشجيع البحث العلمي، فسح المجال للتدفق الحر للوسائل الثقافية من كتب وصحف ومجلات ووسائل سمعية و بصرية، وتشجيع التثقيف الذاتي ، واقرار التكوين المستمر واعادة التكوين كجزء اساسي من السياسة الثقافية. وقد خاضت الأوراق الثلاثة ، موضوع التعقيب ، في هذه القضايا فلا حاجةالي تكرار القول فيها، فلنقتصر هنا علي ملاحظة ان هذه الجوانب هي التي تحظي اكثر من غيرها باهتمام الدارسين لموضوع «التنمية» لأنها تستجيب اكثر من غيرها لمتطلبات التقدير والقياس ووضع المؤشرات والنسب ، مما يجعل النتائج التي ينتهون اليها نتائج ناقصة واحيانا مضللة لكونها تعبر فقط عن الجوانب القابلة للصياغة الكمية بصورة من

الصور ، هذا في حين أن الثقافة هي في جوهرها كيف لاكم . و قد صدق من قال : « الثقافة هي ما يبقى لدى المرء بعد أن ينسى كل ما درس » . نعم إن الكم يتحول الى كيف بفعل التراكم ، غير أن تحديد الكيف وقياسه وبيان طبيعته لايتاتى قبل أن يبلغ التراكم الكمي مداه . وهكذا فالقياس على هذا المستوى سيبقى قياسا كميا او تكييفا غير مشروع لكم يوجد في حالة بدائية . واذن فالتنمية الثقافية لاتدخل ميدان الكيف الاعبر نشر « ثقافة التنمية ». فلابد اذن من ادخال مؤشر خاص في قياسات التنمية الاجتماعية يلاحق مدى انتشار وتجذر ثقافة التنمية في المجتمع.

٢- وما نعنيه هنا بـ**ثقافة التنمية** ، ولنقل ثقافة التجديد والتحديث ، يشمل عدة مظاهر يمكن تصنيفها الى ما يخص الوعي وما يتعلق بالفكر.

أ- فعلى صعيد **الوعي** تتمثل ثقافة التنمية في اعادة بنينة الوعي الاقتصادي والوعي الاجتماعي والوعي السياسي والوعي القومي لدى الافراد والجماعات.

اما **الوعي الاقتصادي** فقوام تجديده وتحديثه توجيه السلوك والرؤى والمطامح والرغبات وجهة الانتاج والادخار والاستثمار والمبادرة الخلاقة . ذلك أن الوعي الاقتصادي السائد اليوم في مجتمعنا العربي هو وعي متخلف مقلوب تحكمه الرغبة في الحصول على « الحصة » و« العمولة » والنصيب من « الوزيعة » والعطاء« ، والجري وراء الربح السريع والاعتماد على الدولة و« حليبها » من جهة ، والميل الجامح الى الاستهلاك والتباهي والتنافس في اقتناء الكماليات والتهافت على السلع الخارجية والاعراض عن المنتوجات المحلية من جهة اخرى . اضف الى ذلك تهريب الاموال الى الخارج والخضوع لمنطق وسلوكيات وتوجيهات الشركات الاجنبية ومراكز الهيمنة العالمية . إن ثقافة التنمية يجب أن تستهدف تغيير هذا النمط من الوعي الاقتصادي الزائف والمتخلف المستشري في صفوف النخب التي يفترض فيها أن تقود التنمية و« تغامر » من اجلها. إن الدعوة عبر مختلف انواع التعبير والتوجيه الى تمجيد العمل والانتاج والتشجيع على الادخار والاستثمار والانخراط في العملية الانتاجية عبر الشركات والمقاولات والمشاريع ذات الامد الطويل واذكاء الغيرة الوطنية التي تكبح التهافت على ماهو اجنبي الخ... كل ذلك من جملة مهام اعادة بنينة الوعي الاقتصادي.

أما تحديث **الوعي الاجتماعي** فيجب ان يتجه الى تسويد العلاقات الاجتماعية المدنية وترسيخها ، وهي العلاقات التي ينسجها الحزب والنقابة والجمعية والشركة التعاونية وغيرها من المؤسسات التي تشكل قوام المجتمع المدني . إن المجتمع العربي مازال في جملته مجتمع القبيلة والطائفة ، واذن فمن اولويات التنمية الاجتماعية في الوطن العربي نشر **الوعي الاجتماعي المدني** وعي الانتماء الى وطن ، الى حزب ، وعي الولاء للفكرة لا للشخص . إن هذا لايعني بوجه من الوجوه اضعاف نظام الاسرة والعلاقات العائلية . كلا ،

إن الحفاظ على الطابع الاسروى العائلي لمجتمعنا العربي ضرورة اجتماعية وتنموية ، ولكن فرق بين أن تكون الاسرة خلية اجتماعية للتناسل والتربية والتراحم والتكافل في مجتمع مدني يتوزع فيه افراد الاسرة على مؤسسات فوق اسروية كالنقابة والحزب والشركة الخ... وبين أن تكون الاسرة مندمجة في قبيلة او طائفة تخضع لمنطقها وتتحرك باسمها.

ومادمنا نتحدث عن الاسرة و ضرورة فك أسارها من قبضة القبيلة والطائفة وتمتيعها باستقلالها الذاتي ،داخل المجتمع المدني ، فلابد من التعرض هنا لمسألة التخطيط العائلي . إنه لا احد يستطيع ان ينكر او يجادل في أن من عوائق التنمية ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، في كثير من بلدان العالم الثالث ، النمو الديمغرافي بوتائر عالية مما يتطلب نفقات متزايدة في مجالات التغذية والاسكان والتعليم ويعمل على استفحال البطالة و سوء التغذية وانتشار الامراض الاجتماعية الخ... و إذا كان التخطيط العائلي يتم بصورة تلقائية في الدول الغنية ، المتقدمة المصنعة ، لارتفاع مستوى العيش الذي يرافقه وينتج عنه وعي فردي وجماعي بعبئ الاولاد في الحياة المعاصرة ، فإن المجتمعات الفقيرة التي يتم فيها التناسل بصورة طبيعية غريزية والتي تقل فيها ، الى درجة الصفر، تكاليف الاولاد ، إذ يولدون في الفقر و يعيشون في الفقر الذي ينظر اليه من طرف اهليهم على أنه «حالة طبيعية» وقدر مكتوب... إن هذه المجتمعات تحتاج بحكم الضرورة الى تخطيط عائلي قوامه نشر الوعي بضرورة الاقتصار على عدد محدود من الاطفال . ولما كان الشرع الاسلامي يجيز «**العزل**» كوسيلة لتجنب الحمل فلاشئ يمنع في نظرنا من النظر الى الوسائل الطبية التي تحول دون التلقيح مثل اللولب والاقراص الكيماوية على أنها نوع من «العزل»، باعتبار أن **المقصد** واحد ، وأن العزل الصناعي هذا لايترتب عنه ما يترتب عن الاجهاض الذي هو من قبيل القتل . وهذه مسألة سنعود اليها بعد قليل عند حديثنا عن «اخلاقيات التنمية».

هذا عن تنمية الوعي الاجتماعي. أما بخصوص **الوعي السياسي**، في ثقافة التنمية، فإن من دعائه : مسألة الديمقراطية وحقوق الانسان وقضية العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص . إن تنمية الوعي بالديمقراطية ليس الهدف منها غرس القناعة في نفوس المواطنين بحقهم في التعبير الديمقراطي الحر وفي انتخاب الحاكمين ومراقبتهم وحسب، بل إن تنمية الوعي بالديمقراطية يجب أن يستهدف اكثر من ذلك **غرس الروح الديمقراطية في جسم المجتمع ككل** ،في كل مؤسسة من مؤسساته : في البيت والمدرسة والجامعة والحزب والنقابة... ذلك لأن الديمقراطية ليست مجرد افكار ومؤسسات بل هي قبل ذلك وفوقه سلوك وعادات . وهكذا فاذا كانت الديمقراطية كفكرة تعرض وتناقش في الكتب فإن السلوك الديمقراطي والعادات الديمقراطية إنما تكتسب بالممارسة والتعود داخل المجتمع ومؤسساته . ومثل الديمقراطية في ذلك مثل حقوق الانسان بما فيها الحق في العدالة الاجتماعية و في تكافؤ الفرص فضلا عن الحق في حرية الرأي و المعتقد الخ... فهذه يجب أن لايقتصر النظر اليها على أنها مطالب لابد من النضال من اجلها ضد غاصبيها من الحكام المستبدين ، بل يجب علاوة على ذلك أن تكون حاضرة في الحياة العامة، أن تكون جزءا اساسيا في ثقافة المجتمع و يكون ترسيخها هدفا رئيسيا من اهداف ثقافة التنمية.

وفي العالم العربي حيث بات من المستحيل تقريبا انجاز تنمية في هذا القطر اوذاك بدون عمل تنموي مشترك مع اقطار عربية اخرى، وحيث تستحيل مواجهة القوى الخارجية المهيمنة و المنافسة بدون تضامن عربي حقيقي، في العالم العربي المعاصر اذن تقتضي التنمية، بكل مجالاتها و مستوياتها، العمل على تنمية **الوعي القومي** واعادة تأسيس فكرة الوحدة العربية في ضمير ابناء الوطن العربي على اسس جديدة تجعلها فعلا العمود الفقري لثقافة التنمية العربية. لقد كانت الفكرة القومية منذ ظهورها في القرن الماضي، و الى وقت قريب ، تتغذى من رد الفعل ضد الاحتلال الاجنبي للاقطار العربية، وضد التجزئة التي فرضها الاستعمارفي مناطق كثيرة من الوطن العربي ، وضد اسرائيل التي غرسها في قلبه جسما غريبا معتديا عنصريا وتوسعيا . أما اليوم فإن متطلبات تحقيق الاهداف الوطنية القطرية في التنمية والتقدم ومتطلبات مواجهة التهديدات والمنافسات الخارجية والوقوف في وجه الاختراق الثقافي الذي يهدد الهويات الوطنية والقومية والخصوصيات الثقافية ، إن هذه المتطلبات التي اصبحت اليوم قوام الوجود في العالم الراهن تفرض طرح قضية الوحدة العربية (بكامل ابعادها اللغوية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية) على أنها الشرط الضروري لتحقيق تنمية حقيقية قطرية وقومية . **والوحدة العربية** اليوم ، و ضمن التطورات التي عرفها العالم العربي و على رأسها ترسيخ الدولة القطرية -التي اصبحت وطنية - لم يعد من الممكن التعامل معها كما في السابق بوصفها بديلا ل « التجزئة» ورفضا لها. بل يجب التعامل معها بوصفها مشروعا بين اقطار ذات سيادة هدفه تنمية هذه الاقطار من خلال تحقيق التكامل بين امكانياتها والتنسيق بين جهودها سواء على مستوى البناء الداخلي او على صعيد المواجهة الخارجية . والعمل على نشر هذا النمط من الوعي بقضية الوحدة هو احدى المهام الاساسية لثقافة التنمية.

ب – تلك هي اهم المعطيات التي تخص تحديث الوعي بوصفه مهمة اساسية من مهام ثقافة التنمية. اما الامور التي تخص تحديث **الفكر** فيمكن ايجازها في المعطيات التالية : النظرة التاريخية ، الحس النقدي ، النزعة العقلانية ، روح النسبية ، روح الابتكار والابداع ، و هي المقومات الاساسية للعقل الحديث. والواقع أن ثقافة التنمية ستكون غير ذات مردود إذا لم تنبن على هذه المقومات العقلية الحديثة . ذلك لأنه سواء تعلق الامر بالتخطيط للتنمية والعمل من اجلها ، او بدراستها و قياسها ، او بمجرد التبشير بها ، فإن مفهوم التنمية ، شأنه شأن مفهوم النمو ، لايمكن التعامل العقلي معه تعاملا صحيحا اذا لم يتسلح المرء **بالنظرة التاريخية** (اوليس النمو حركة عبر الزمن وبالتالي ظاهرة تاريخية؟) **وبالحس النقدي** (وكيف يمكن ادراك او تقدير النمو/ الحركة التاريخية بدون عقل ناقد فاحص يتتبع الفروق والاختلافات...) **وبالنزعة العقلانية** (اوليست التنمية عملية عقلانية: اسباب ونتائج تخطيط وتنظيم) **وبروح نسبية** (اوليس النمو نفسه نسبي بطبيعته بل اليس هو مجال النسبية؟) **وبالروح الابتكارية** الابداعية (اليست التنمية ابتكارا وابداعا واستعجالا للنمو والتطور ؟)... خلاصة القول اذن أن ثقافة التنمية ستفقد معناها ومغزاها اذا لم تجعل على رأس اولوياتها تنمية العقل: تجديده وتحديثه . وهل يمكن تحقيق تنمية بعقل غير نام ، عقل جامد مقلد ؟

٣- ناتي الآن الى القسم الاخير من هذا التعقيب، الى« **اخلاقيات التنمية** » . هنا نبادر الى القول إن المنطلق في هذا المجال هو البديهية التالية : ليست التنمية هدفا في ذاتها بل هي من اجل الانسان، من اجل كرامته وتقدمه ورفاهيته . واذن فيجب ان لا تتناقض وسائل التنمية ولاطرقها ومسالكها مع الهدف الذي من اجله كانت . نعم هناك حالات يكون من الضروري فيها التضحية بالعاجل من اجل الآجل ، بالخير القليل من اجل الخير الكثير. غير أن ذلك إنما يكون مقبولا عندما يتعلق الامر بالأمور المادية التي يمكن، واحيانا يجب ، التضحية بشئ منها في سبيل الاحسن والافضل. أما عندما يتعلق الامر بكرامة الانسان وحقوقه كانسان فإن التأجيل او التضحية امر غير مقبول ولامعقول، فضلا عن أن مثل هذه « التضحيات » قد برهنت التجربة على أنها غير منتجة بل قد تقود الى عكس ما باسمه قامت . لقد جربنا في العالم العربي، وفي العالم الثالث وكذا في ما كان يسمى بالمعسكر الشيوعي ، جربنا التضحية بالديمقراطية السياسية عاجلا من اجل الديمقراطية الاجتماعية آجلا ، فكانت النتيجة أن افتقدناهما معا . وجربنا القيود المجحفة في مجال توزيع المواد الغذائية ، مثلا ، بدعوى جعل حد للوسطاء والمضاربات فكانت النتيجة الحرمان واشياء اخرى أدهي وأمر.

على أن مجال اخلاقيات التنمية لاينحصر في هذا المستوى الذي تتناقض فيه التنمية مع اهدافها، بل إن تقدم العلم - هذا التقدم الهائل المذهل الذي نشاهده اليوم، يطرح قضايا جديدة تماما كانت غائبة عن مجال الاخلاق لأنها لم تكن مما يدخل في الحسبان. إن الهندسة الوراثية - التي هي اليوم احدى نتائج التنمية في مجال العلوم - تطرح اليوم قضايا اخلاقية بالغة الاهمية يتعارض كثير منها مع القيم الاخلاقية التي عاش عليها البشر الى اليوم .

إن التناسل الصناعي بواسطة الانابيب او الارحام المستعارة (او المؤجرة، ومن يدري ماسيحدث غدا؟) وامكانية تغيير الخصائص النوعية الجنسية (الذكورة والانوثة) وتطوير الخصائص العقلية (مع العلم أن التطور يمكن أن يكون الى الاحسن او الى الاسوء) ، كل ذلك امور يمكن أن تدخل في مجال التنمية الاجتماعية خصوصا إذا نظر اليها من زاوية تجاوز العقم وتحسين النسل وانضاج العقل، مما يدخل في الخدمات الصحية والثقافية . ولكن هل يجوز غض الطرف عن الجانب الاخلاقي والديني إزاء هذه المنجزات العلمية؟ وقضية تحديد النسل التي هي في بعض البلدان من جملة شروط تحقيق التنمية ، هل يجوز اخلاقيا ودينيا اللجوء فيها الى الاجهاض الذي لايختلف نوعيا -عندما يتم التلقيح ويتكون الجنين -عن القتل العمد؟ ثم إنه هل يجوز إنقاذ حياة مريض في حاجة الى زرع عضو في جسمه ، كالكلية او القلب او الكبد ، بانتزاع هذا العضو من المحكوم عليهم بالاعدام بمجرد تنفيذ الحكم ، مع اختيار طريقة للتنفيذ تبقى معها الاعضاء المطلوبة سالمة؟ (تحدثت الاخبار مؤخرا أنه يجرى في الصين توقيت تنفيذ احكام الاعدام بظهور الحاجة الى اعضاء بشرية للزرع تنتزع من المحكوم عليهم مباشرة عقب اعدامهم). إن مثل هذه القضايا التي تدخل بوجه الوجوه

في اطار التنمية الاجتماعية في مجال الصحة ، تطرح مشاكل معقدة وخطيرة على المستوى الثقافي ، مستوى الاخلاق . فهل تجوز التضحية بالثقافة والاخلاق من اجل الصحة البدنية ؟

اعتقد أن التقدم النوعي الذي يتم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والعلمية اصبح يتطلب اليوم اكثر من أي وقت مضى تقدما نوعيا مماثلا على مستوى الثقافة والاخلاق . إن الحاجة الى وضع دستور لاخلاقيات التنمية اصبحت اليوم حاجة ملحة غاية الالحاح .

UNESCWA LIBRARY
20008652